كـتاب العـدد

ضمان الجودة في الجامعات العربية

إعداد: د. عدنان الأمين (وآخرين)

الناشر: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت 2005

عدد الصفحات: 724 صفحة

مراجعة: د. علي أسعد وطفة

كلية التربية. جامعة الكويت

يشكل مفهوم «جودة التعليم» واحداً من أكثر الموضوعات التربوية إثارة للمناقشة والحوار والجدل في الخطاب التربوي المعاصر في نهاية القرن العشرين ومطلع الألفية الجديدة، ويؤكد هذا الخطاب، بما ينطوي عليه من دراسات وأبحاث وتقصيات، أن جودة التعليم تشكل مبدأ ومنطلق كل محاولة نهضوية وإصلاحية، قادرة على وضع التعليم العالي في مسار انطلاقه نحو غاياته الحضارية.

فالتعليم العالي في العالم العربي يعايش وضعية معقدة من التحولات الكبرى الحادثة في صلب الحياة الإنسانية المعاصرة، وهو بالتالي يواجه فيضاً متدفقاً من التحديات المصيرية، التي تنأى به عن دوره الحضاري والتنويري الفاعل في زمن يختنق بتحولات العولمة والميديا وثورة التقانة والمعلوماتية؛ وفي ظل هذه الظروف التاريخية الصادمة، أخذ التعليم الجامعي يعاني حالة اهتزاز وتصدع، في بنيته وأدواره ووظائفه، وقدرته على المناورة والمشاركة والتأثير في أرومته الاجتماعية المحاصرة بشتى عوامل التخلف والتدهور. وفي مواجهة هذه الأوضاع المتدهورة، وإزاء هذه التحولات الصادمة، يجد التعليم العالي العربي نفسه اليوم أمام متطلبات البحث عن عوامل الانطلاق الذاتية، التي تمنحه القدرة على الانفلات من أسر التخلف، وتشكيل مداره التنويري المؤثر في ذاته وفي حاضنه التاريخي.

وفي ظل هذه الوضعية المؤسساتية المتأزمة، المثقلة بعوامل الحصار والضغط والإكراه، ومن منطلق الدور الحضاري والثقافي الذي تمارسه الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية في عملية بناء المعرفة، ونشر الوعي العلمي، أطلقت كتابها السنوي الخامس تحت عنوان «ضمان الجودة في الجامعات العربية» (Quality Assurance in Arab University)، ليتضمن نسقاً من الأبحاث العلمية الجادة، الراصدة لقضايا الجودة ومعالمها في أنساق التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي.

فالجامعات قاطرات التاريخ، وبالتالي فإن أية محاولة للنهوض بالمجتمع والانطلاق به نحو آفاق إنسانية وحضارية مرهونة بالعمل على بناء هذه المؤسسات العلمية العليا كمحطات تنويرية فاعلة في عملية التغيير المنشود. وتأسيساً على هذه الحقيقة، انطلقت الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، في إصدارها الخامس، لتعلن بأن التعليم الجامعي يشكل مهماز التقدم الحضاري والعلمي، وهي. إيماناً منها بهذا الدور الحضاري لهذا التعليم. باشرت بدعوة نخبة من المفكرين والباحثين العرب إلى دراسة التكوينات البنيوية للتعليم العالي العربي فيما يتعلق بجودته ودوره ووظيفته وتأثيره، فتجاوبت صفوة منتخبة من المفكرين للنداء، فشمروا السواعد بحثاً ونقداً وتحليلاً في وظائف التعليم الجامعي، وفي تكويناته البنيوية، ومستويات جودته وقدرته على المناورة التاريخية في عملية البناء الحضاري للإنسان العربي. وقد انقطعت هذه الصفوة إلى العمل العلمي والبحث الناقد، لتقدم لنا صورة علمية رصينة لواقع الجودة وضماناتها في التعليم العالي العربي، وذلك انطلاقاً من إيمان راسخ، بأن تطوير هذا التعليم، والانتقال به خارج حالة الاحتقان والتصدع، تستوجب بالضرورة دراسته وتحليله وتشخيص أوضاعه، ووضع الاستراتيجيات الناظمة لحركته ووظيفته الحضارية.

لقد أطلق هذا الكتاب العلمي ليتناول مسألة جودة التعليم وضماناتها، بوصفها مسألة استراتيجية بنيوية تقع في صلب الدور الحضاري للجامعات العربية؛ وقد جاءت المواد التي تضمنها لتشكل، بتناسقها وتناظمها وتنوعها وجاذبيتها ودقتها العلمية، صورة واقعية مؤلمة وطموحة لواقع هذا التعليم ومدى جودته وقدرته على مواكبة التحديات الحضارية المنوطة به، واستطاعت الأبحاث المقدمة أن تكشف عن قانونية هذا التعليم، وتحدد إمكانياته وديناميات تفعيله، في اتجاه المشاركة الحضارية في بناء الأمة والإنسان على مدارج الفعل الحضاري، مشاركة واعدة في مسار النقلة الحضارية للإنسانية جمعاء.

وليس في قولنا من مبالغة أو مراوغة، إذا قلنا إن جماع الأعمال التي قدمت في هذا الكتاب، تشكل مشروعاً علمياً ومعرفياً طموحاً، بما تضمنه من دراسات وأبحاث ومقولات ومعالجات، جمعت بين النظرية والتطبيق، وشملت مختلف مستويات التعليم العالي الجامعي في العالم العربي.

وقد لا نتجاوز حدود التواضع في القول، بأن هذا الكتاب يشكل نقلة رائدة في مجال الدراسة العلمية لواقع التعليم العالي في الوطن العربي، فالكتاب يقع في أربعمائة وثمانٍ وعشرين صفحة من القطع الكبير (بدون الملاحق)، ويتضمن ستة عشر فصلاً موزعة في ثلاثة أقسام، تضم جهوداً علمية رصينة لاثني عشر مفكراً وباحثاً، من الباحثين المتخصصين والمعروفين بأبحاثهم العلمية المميزة، في مجال التعليم العالي وغيرها من المجالات الأكاديمية المتصلة بها.

لقد وزعت الأقسام والفصول والأبحاث بصورة منظمة متكاملة، تنم عن وضعية منهجية بالغة الرشاقة والجمال، في تحقيق التكامل المنشود بين الأسس النظرية لمفهوم الجودة وممارساته وتطبيقاته في مختلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية العربية.

لقد كرس القسم الأول من الكتاب لمناقشة الأسس النظرية لمفهوم الجودة بتجلياتها المختلفة في المجتمعات العربية والغربية. بينما خصص القسم الثاني لعرض التجارب العربية في مجال جودة التعليم العالي، فيما خصص القسم الثالث والأخير لعرض التجليات الميدانية للدراسات العلمية الجارية في هذا الميدان. وسنقدم في التالي عرضاً موجزاً ومختصراً لأهم القضايا الفكرية والجوانب البنيوية التي طرحتها الدراسات المختلفة في هذا الكتاب.

يقدم الكتاب نفسه بلغة علمية بسيطة ورصينة سلسلة، تشد القارئ وتشوقه إلى المتابعة والتقصي، وقد بذلت جهود كبيرة في طباعته وإخراجه إلى عالم القراء، بحلة طباعيه مميزة. وقد روعيت في الكتاب الأصول العلمية الأكاديمية بمنهجياتها المتقدمة، وتم تزويد الباحثين بوثائق ومراجع مؤسسة للبحث في هذا المجال باللغتين الفرنسية والإنجليزية؛ وقد زود الكتاب بالإضافة إلى ذلك بملخصات للأبحاث الواردة فيه باللغتين الفرنسية والإنجليزية وهذا يعزز القيمة العلمية للكتاب.

يستعرض الأستاذ الدكتور عدنان الأمين، في مقدمة الكتاب السياق التاريخي والعلمي لمسألة ضمان جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي، ويؤكد أهميتها وضرورتها التاريخية. ثم يتطرق إلى دلالة المفهوم وتعيناته وإسقاطاته العلمية في مختلف الأدبيات التربوية العالمية؛ وينتقل به من دائرة الغموض إلى مقامات الوضوح الإجرائي والوظيفي في مختلف توظيفاته العلمية على تنوع الثقافات. وفي هذا السياق يقارن بين مفهوم ضمان الجودة الشائع في الأدبيات البريطانية، وبين المفهوم الأمريكي للاعتماد الأكاديمي، وينظر في وشائج العلاقة بين المفهومين، وفي مظاهر اختلافهما. وهو في هذا السياق يستعرض التعريف السائد في الولايات المتحدة للاعتماد الأكاديمي بوصفه «سيرورة في مراجعة النوعية من الخارج، تستعمل في التعليم العالي لتفحص الكليات والجامعات والبرامج من أجل ضمان الجودة وتحسين النوعية».

ويبين الأمين في مقدمته هذه بأن المعايير التقويمية تختلف كماً ونوعاً باختلاف الهيئة القائمة على ضمان الجودة، حيث تصدر الأحكام على مؤسسات التعليم العالي في أربعة مستويات، أقلها «فشل» في تحقيق معاييرها وأهدافها، ويليها «مصادقة»، ثم «مصادقة» ف «مصادقة مع ثناء» و«نموذجية».

ويشدد الأمين على دلالتين في مفهوم الجودة، فالجودة في دلالتها الأولى تشمل كل عملية منظمة لتفحص النوعية بناء على لائحة من المعايير المتفق عليها على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، وتغطي هذه المعايير جميع مكونات النوعية في المؤسسة التعليمية المعنية؛ أما

الدلالة الثانية للجودة فإنها تتجلى في التقويم الذاتي الذي يفضي إلى التأكد من وفاء المؤسسة التعليمية بما هو مطلوب منها وفق المعايير المحددة.

وتبين هذه المقدمة أن الكتاب يقدم لنا إطلالة فاحصة على المشهد العربي، تستند على دراسات علمية موثقة من لبنان ومصر والأردن والمغرب والسودان، وهو في الوقت نفسه يترك باب التفكير، في موضوع ضمان الجودة، مفتوحاً على مصراعيه.

يدور القسم الأول من الكتاب حول الأطر النظرية لجودة التعليم في تجليات التجربة العالمية والعربية، ويتضمن هذا القسم فصلين ومبحثين لرمزي سلامة ومنير بشور.

في الفصل الأول من هذا القسم يطالعنا الدكتور رمزي سلامة وهو باحث متخصص في التعليم العالي لمنظمة اليونيسكو بدراسة حول «ضمان جودة في التعليم العالي: الأطر النظرية والعملية ونماذج من التجارب العالمية»، يتناول الباحث في هذه الدراسة مختلف الأسس النظرية لمفهوم الجودة في التعليم العالي، وهو إذ يقدم تصوراً تاريخياً عن نشأة هذا المفهوم وتجلياته، فإنه يخوض في آليات اشتغاله وديناميات حركته في نسق التعليم العالي في الغرب؛ ثم يباشر العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في عملية ضمان الجودة، وهو في سياق عرضه، يستلهم تجارب عدد كبير من الدول الغربية في مجال التعليم العالي، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهولندا، ويبين لنا أن أغلب الدول الغربية تشرف مباشرة على ضمان الجودة في التعليم العالي والجامعي. وهو عبر الملاحظات المنهجية التي يقدمها يبين لنا أهمية التقويم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي، كعنصر أساسي في تجويد التعليم وتحسين الأداء، حيث يبين أيضاً أهمية التقييم الخارجي، الذي يولد إحساساً متنامياً بالمسؤولية الدافعة إلى مزيد من الازدهار والتكامل في دور هذه المؤسسات ووظيفتها.

وفي الفصل الثاني يطالعنا الباحث الدكتور منير بشور الأستاذ في الجامعة الأمريكية في بيروت بدراسة له حول «ضمان الجودة في التعليم العالي في البلدان العربية: نظرة إجمالية». وفي هذه الدراسة يعالج بشور الجهود التي تبذلها الحكومات والجامعات والمنظمات العربية في موضوع ضمان الجودة، ويستعرض إنجازات مكتب التربية العربي لدول الخليج، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد الجامعات العربية وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء، ثم يجري مقاربات منهجية لتجارب الجودة في التعليم العالي في عدد من الدول العربية ولاسيما في لبنان والأردن وفلسطين ومصر والسودان وعمان والإمارات العربية المتحدة. وفي دائرة هذه المقاربة يجتهد الباحث في الكشف عن المفارقات الفاصلة بين النظرية والطموح والواقع. ويظهر في كثير من المحطات التي يبحثها عن مظاهر الهامشية لممارسات الجودة في التعليم العربي، وعن مظاهر الضعف والقصور في التكوينات الإدارية والمؤسسات والهيئات المعنية بمسألة الجودة في التعليم العالي. فالهيئات والأجهزة المختصة في هذا الشأن غالباً ما تكون صورة مفرغة المعاني وصيغاً شكلية تفتقر إلى الدلالة والمعنى. وبعبارة أخرى تشكل هذه الأجهزة المعنية بالجودة في أغلبية الجامعات العربية المدروسة صورة أجهزة ودوائر حكومية كابحة لعملية التجويد في التعليم؛ حيث يقتصر دورها على مراقبة المؤسسات العليمة الخاصة والترخيص لها بآليات إدارية حكومية بالغة الشكلية.

ويشير بشور في دائرة هذه الدراسة النقدية إلى مثالب ضمان الجودة التي تعتمدها كثير من الجامعات العربية باعتماد معايير مستجلبة، أو اللجوء إلى التوأمة السلبية مع الجامعات الأجنبية التي تؤدي إلى حالة استنساخ كاملة للنماذج الغربية، ويبين في كثير من الطروحات أن معايير الجودة تستورد، وتنقل بصيغها الشكلية الغربية دون أن تؤخذ خصوصيات البيئة الحاضنة بعين الاعتبار، وهو في هذا السياق ينادي بأهمية العمل على توطين معايير الجودة ومواءمتها مع البيئة العربية لخدمة أهداف التعليم وغاياته المرسومة.

ويتضمن القسم الثاني من الكتاب تسعة فصول مكافئة لتسعة أبحاث، تبدأ بالفصل الثالث، وتنتهي بالفصل الحادي عشر، حول تجارب الجودة في التعليم العالي الجامعي في العالم العربي.

في الفصل الثالث من القسم الثاني يستعرض الأستاذ الدكتور وضاح نصر (الوكيل المشارك للشؤون الأكاديمية في الجامعة الأمريكية في بيروت)، نظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعة الأمريكية في بيروت، فالجامعة الأمريكية في بيروت تعتمد نظام الاعتماد الأكاديمي الساند في

الجامعات الأمريكية، وبالتالي فإن هذا النظام الأكاديمي أثبت فاعليته وجدارته. وبعد أن يسوغ معايير الاعتماد الأكاديمي الأمريكي، يبين الباحث أن الاعتماد الأكاديمي المطبق في الجامعة الأمريكية في بيروت، يهدف إلى ضمان الجودة والتفوق والتميز في الأداء. ويؤكد في سياق دراسته أن تجربة الاعتماد الأمريكية تحقق نجاحها في استقلالية نظام الاعتماد ومؤسساته عن الدولة. ويبدي الباحث تخوفه من تسييس التعليم العالي، ويعارض الأصوات التي تطالب الحكومات العربية بمراقبة مؤسسات التعليم العالي، وهو في هذا السياق يؤكد استقلالية نظام الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي، ويطالب بأن تكون مؤسسات التعليم العالي مستقلة على النحو الذي نجده في مستوى القضاء لضمان نزاهة وجودة وفعالية هذا التعليم بمؤسساته الجامعية.

وفي الفصل الرابع من هذا الكتاب تطالعنا دراسة الدكتور جوزف بشارة (الأستاذ في كلية العلوم في الجامعة اللبنانية) حول «تجربة التقويم الذاتي في الجامعة اللبنانية»، حيث يقدم الباحث في هذه الورقة عرضاً منهجياً لتجربة التقويم الذاتي في الجامعة اللبنانية، ويتناول عمليات التقويم الذاتي وديناميات الاعتماد الأكاديمي في هذه الجامعة، وهو في دراسته هذه يتعرض لمختلف الكيفيات والوضعيات التي تتصل بجودة التعليم وديناميات الاعتماد الأكاديمي في الجامعة اللبنانية.

وفي الفصل الخامس يستعرض الأستاذ الدكتور حسين إبراهيم أنيس (نائب مدير الجامعة العربية المفتوحة للبحث والتخطيط والتطوير) دراسة له بعنوان «ضمان الجودة في الجامعة العربية المفتوحة»، حيث يتناول واقع الاعتماد الأكاديمي والجودة الأكاديمية في الجامعة العربية المفتوحة، ويتطرق إلى العناصر الأساسية البنيوية للجودة فيها، حيث يستعرض واقع البرامج التعليمية والهيئة التعليمية ومراكز التعلم والإدارة الأكاديمية، ثم يحدد أهم مؤشرات الأداء وآليات ضمان الجودة. ويركز في هذا السياق على شيوع مناخ الجودة في الجامعة، وفعالية التغذية الراجعة واتخاذ التدابير المؤدية إلى تحسين أوضاع الجامعة، وفي المقابل ذكر أن الصعوبات التي واجهت هذه التجربة تتمثل في نقص وعي العاملين في الجامعة بموضوع الجودة وضمانها، ونقص المتطلبات المالية لتنفيذ آليات ضمان الجودة في الجامعة.

وقد أفرد الفصل السادس للبحث المشترك للدكتورة فخيتة الرجراجي والدكتورة عواطف السايح الأستاذتين في جامعة محمد الخامس. ويتناول بحثهما «تجربة جامعة محمد الخامس - أكدال، في تقويم جودة التعليم العالي». في هذا البحث تستعرض الباحثتان تجربة جامعة محمد الخامس - أكدال في مجال التقويم الأكاديمي الذي قامت به - بإشراف برنامج الأمم المتحدة للإنماء - وذلك لتحسين ضمان الجودة وتقويم البرامج. ويعد هذا التقويم في الأداء مستجداً في الجامعة، وهذا ما يفسر بعض صعوبات التجربة، ومنها غياب البيانات الجامعية المطلوبة في نماذج التقويم الذاتي، وقد أدى غياب هذه المعلومات إلى تردد بعض أفراد هيئة التدريس في المشاركة والإجابة عن الأسئلة.

وقد أظهر التقويم الخارجي أحكاماً إيجابية فيما يتعلق بمستوى الدراسة وطرائق التعليم، لكنه أظهر غياباً شبه تام لآليات ضمان الجودة وتحسينها، وترى الباحثتان أنه لابد من نشر ثقافة التقويم في الجامعات ليستطيع العاملون في الجامعة التعرف على معطيات الفعالية الأكاديمية التي يؤدونها في وسطهم الأكاديمي؛ لأن وضوح رؤية عضو هيئة التدريس ووعيه بما يقوم به يسهم إيجابياً في ضمان الجودة واستمرارها.

وفي الفصل السابع، يتصدى الدكتور تيسير النهار النعيمي (الأستاذ في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن) للحديث عن تجربة الأداء الأكاديمي وتفعيلات الجودة في التعليم العالي في المملكة الأردنية في ورقة بعنوان «ضمان الجودة في التعليم العالي في الأردن»، حيث يقدم الباحث صورة عن أحوال التعليم العالي في الأردن، تشمل المؤسسات والطلاب وأسس القبول وأنظمة التدريب، كما تستعرض الدراسة معايير ضبط الجودة وتجربة صندوق الحسين للإبداع والتفوق في تقويم النوعية، وتنتهي بنظرة تقويمية لتجربة الأردن في ضمان الجودة في التعليم العالي.

وينفرد الفصل الثامن باستعراض الدراسة التي قدمها الدكتور الأمراني زنطار محمد (الأستاذ في جامعة القاضي عياض) في المغرب حول «إصلاح التعليم العالي المغربي ومتطلبات الجودة»، حيث يتعرض زنطار إلى التطورات التي شهدها التعليم العالي في المغرب من ناحية الجودة منذ

الشروع بإصلاحه عام 1997، ثم يستعرض التدابير المتخذة لتحسين جودة التعليم العام والتعليم العالي، آخذاً بعين الاعتبار الصلة العضوية التكاملية بين النظامين التربويين.

ويباشر الفصل التاسع الدراسة التي تقدم بها الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر (رئيس الهيئة العليا للتقويم والاعتماد بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالسودان) حول «ضمان الجودة والنوعية في مؤسسات التعليم العالي بالسودان»؛ في هذه الدراسة يقدم الباحث لمحة تاريخية عن تطور مؤسسات التعليم العالي في السودان، وما صاحب ذلك من ممارسات ووسائل وإجراءات تبين الاهتمام بالجودة والنوعية والأداء. ويبين أن الاهتمام بضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالسودان بدأ منذ إنشاء جامعة الخرطوم، لكنه لم يصل إلى مستوى الشمولية المطلوبة، وقد تزايد الاهتمام بمؤسسات التعليم العالي بتطبيق مفاهيم الجودة، ويتضح أن فكرة استحداث هيئة التقويم والاعتماد اعتماداً على التجربتين؛ الأمريكية والبريطانية ينم عن وعي بأبعاد الجودة الأكاديمية وأهميتها وضرورتها لتحسين الأداء والفعالية الأكاديمية.

ويتضمن الفصل العاشر من الكتاب دراسة الدكتور محسن المهدي سعيد (الأستاذ في كلية الهندسة بجامعة القاهرة ورئيس اللجنة القومية لمشروع توكيد الجودة والاعتماد ومدير المشروع)، وهي دراسة حول «التجربة المصرية في مجال ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي»، حيث يقدم الباحث صورة إجمالية عن جهود ضمان الجودة في مصر، ويستعرض مشروعات الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم العالي، كما يستعرض مشروع ضمان الجودة والتطوير المستمر والأداء الفعال لمؤسسات التعليم العالي بمصر، لكسب ثقة المجتمع بخريجيها على أساس آلية تقويم معترف بها عالمياً.

أما الفصل الحادي عشر (الفصل التاسع والأخير في القسم الثاني من الكتاب) فإنه يستعرض تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول تقويم نوعية تعليم الحاسوب في الجامعات العربية. ويقدم هذا التقرير صورة إقليمية للبرامج والمستويات الأكاديمية ونوعية فرص التعلم والآليات الداخلة لضمان الجودة وتحسينها في مجال الحاسوب، ويحث التقرير البلدان العربية على تعديل الأوضاع الأكاديمية وتحسينها وتطويرها في اتجاه الجودة وتحسين الأداء في مجال تعليم الحاسوب على نحو خاص.

ويتضمن القسم الثالث من الكتاب خمسة فصول (تبدأ بالفصل الثاني عشر، وتنتهي بالفصل السادس عشر) لعرض الدراسة الميدانية المهمة حول وضعية الجودة في الجامعات العربية. وقد أجريت هذه الدراسة عام 2003 بإشراف الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية وتنسيق الأستاذ الدكتور عدنان الأمين (خبير التعليم العالي في مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية في بيروت)، حيث وزعت استبانة لسبر مستوى الأداء الأكاديمي والجودة في الجامعات العربية للعام الجامعي 2002-2003، حيث تمت مراسلة أغلب الجامعات العربية لتطبيق استبانة بحثية مكونة من عشر صفحات حول مستوى الجودة في التعليم الجامعي في البلدان العربية. وتدور هذه الاستبانة حول معايير الاعتماد الأكاديمي للجودة التي تتمثل، في نسبة عدد الطلبة للأستاذ الواحد، ونسبة حملة الدكتوراه، ونسبة الحاصلين على درجة الأستاذية، وعدد مراكز الأبحاث، وعدد الدوريات العلمية في الجامعة.

ولم تستطع الهيئة الحصول على معلومات في بعض البلدان العربية مثل: ليبيا وموريتانيا والصومال وجيبوتي. وكانت هناك صعوبة في التواصل مع بعض الجامعات العربية، ولاسيما في الجزائر وتونس والإمارات وسلطنة عمان ومصر والسعودية والمغرب. ولكن الدراسة استطاعت أن تغطي بعض البلدان العربية تغطية شاملة ولاسيما في الكويت لبنان، وسوريا، والعراق، والأردن، وفلسطين، والبحرين، وقطر، والسودان واليمن.

في الفصل الثاني عشر، يعرض الأمين الصورة العامة للاستقصاء الميداني ونتائجه، ثم يستعرض النتائج العامة للاستقصاء الميداني الذي أجري على عدد من الجامعات العربية، ويتوقف عند الملامح العامة للجامعات المستجيبة، ويستعرض توزيع أنشطة تحسين النوعية وأنشطة ضمان الجودة والارتباطات الإحصائية المتعلقة بها. ويتبين بالنتيجة أن العوامل التي ترفع معدل الجودة تتمثل في زيادة نسبة مراكز البحوث ونسبة الأساتذة من حملة الدكتوراه، ونسبة حملة رتبة الأستاذية.

ويستعرض الفصل الثالث عشر نتائج الاستقصاء الميداني الخاصة بالكليات العلمية، وهو يتناول التسميات الشائعة، ووجود الفروع، وتوزيع الكليات بحسب ميدان الاختصاص والطلاب والهيئة التعليمية.

أما في الفصل الرابع عشر فيستعرض نتائج الاستقصاء الميداني الذي أجري على الجامعات العربية في الجزء المتعلق بالوحدات غير البحثية ومراكز الأبحاث والدوريات، ويبين ماهية كل منها وتوزيعها.

وفي الفصل الخامس عشر، يستعرض هذا الفصل نتائج الاستقصاء الميداني على الجامعات العربية المتعلقة بأنشطة تحسين النوعية التي قامت بها الجامعات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وتشمل هذه الأنشطة ما يتعلق بالتطوير المهني للهيئة التعليمية، وبتطوير مهارات الطلبة، وتطوير المناهج، وتطور الموارد التربوية، فضلاً عن الاتفاقات المتعلقة بالاتفاقات البحثية والبرامج المشتركة مع جهات خارجية والتوأمة.

وقد اختلط الأمر على بعض الجامعات؛ إذ خلطت بين أنشطة تحسين النوعية وأنشطة ضمان الجودة.

ويستعرض الفصل السادس عشر، الفصل الأخير في الكتاب، نتائج الاستقصاء الميداني على الجامعات العربية المتعلقة بأنشطة ضمان الجودة التي قامت بها الجامعات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ويصفها، ويدرس توزعها إحصائياً.

وتبين النتائج العامة لهذه الدراسة تدني مستوى الاعتماد الأكاديمي، وانخفاض مستوى الجودة في التعليم العالي العربي لأغلب الجامعات العربية المدروسة، حيث بينت المعطيات الإحصائية، أن أعلى معدل بلغ 69.6 نقطة مقابل 13.5 نقطة إلى أدنى معدل ؛كما بينت هذه النتائج أن 19 جامعة من أصل 155 قد حصلت على معدل يتجاوز درجة 50 نقطة من أصل مئة على المقياس المعتمد في الاعتماد الأكاديمي، وبلغ المتوسط الحسابي 36.1 نقطة لمختلف الجامعات المدروسة. وتقدم الدراسة توصيات خاصة بكل جامعة من الجامعات المدروسة.

وتعبر هذه النتائج عن وضع مأساوي للتعليم العالي في الوطن العربي فيما يتعلق بمستوى الأداء ومستوى الجودة والاعتماد الأكاديمي، وهذا يتطلب من الدول العربية جهوداً كبيرة لتجاوز مواطن الضعف والقصور في التعليم العالي بمختلف مؤسساته الجامعية.

خلاصة نقدية:

يجسد هذا العمل العلمي الضخم سفراً جامعاً لنسق من الرؤى والتصورات والدراسات والأبحاث النظرية والميدانية في ميدان جودة التعليم، وهو يقدم صورة واضحة وشاملة لواقع التعليم العالي والجامعي في البلدان العربية، ويشكل بالتالي مادة مهمة تغني المكتبة العربية، ومشروعاً رائداً يضع نفسه في خدمة القراء والباحثين العرب. وقد لا نبالغ في القول بأن الجهود المبذولة، عبر الدراسات والأبحاث التي يقدمها الكتاب، تتميز بالأصالة والجدة. والكتاب عمل متكامل جامع يتفرد ويتميز في مجال جودة التعليم والأداء الأكاديمي.

وباختصار شديد نقول: إن الكتاب بما يتضمنه من أبحاث ودراسات علمية جدير بالاهتمام، وجدير بالقراءة أيضاً، وهو يشكل محطة مهمة في تاريخ البحث العلمي العربي حول التعليم العالي العربي ومستوى جودته وأدائه. وبعبارة واحدة يمكن القول بأن الكتاب يشكل مرآة حقيقية لواقع التعليم العالي بمواطن ضعفه وقوته ومسارات انطلاقه، وهو في النهاية يشخص واقع هذا التعليم، ويحدد جوانب ضعفه، ويرسم له مسارات انطلاقه نحو غاياته العليا. وإننا نهيب بالباحثين والدارسين والمهتمين بشأن التعليم العالي والمؤسسات الأكاديمية العربية الاطلاع على هذا الكتاب والتأمل في مضامينه العلمية.

وإنني في النهاية أوجه كلمة شكر وعرفان إلى الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، وأخص هيئة تحرير المجلة بخالص مشاعر التقدير لمنحي فرصة الاطلاع على مضامين هذا الكتاب بما ينطوي عليه من أبحاث ودراسات كان لها أبلغ الأثر في زيادة اطلاعي ومعرفتي بواقع التعليم العالي والمؤسسات الجامعية والأكاديمية العربية، بما تفيض به من وقائع وفعاليات، وما تمتلكه من نجاحات وإخفاقات في مجال النوعية والأداء.